

## الخاتمة

عالجنا في هذه الدراسة المتواضعة دور الحوكمة المحلية في بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد الإداري فيها، وذلك لما تحتويه الحوكمة المحلية من آليات تكفل بناء جهاز إداري فعال، ومكافحة الفساد الإداري داخله خاصة آليات الشفافية والمساءلة لما لهما من دور فعال في كشف الانحرافات وتحديد أسبابها والقدرة على إصلاحها، من أجل تحقيق الأهداف المنوطة إليها بكفاءة وفعالية وبأقل تكلفة.

غير أن عدم الاعتماد على آليات الحوكمة في الإدارة الجزائرية بصفة عامة والإدارة المحلية بصفة خاصة، وهذا ما أدى إلى ضعف قدراتها وانتشار ظاهرة الفساد الإداري فيها، وهذا ما لاحظناه من خلال دراستنا لواقع الإدارة المحلية، ونتيجة لخطورة هذه الظاهرة التي أصبحت تتخر في كل أجهزة الإدارة المحلية، وتظل عائقا أمام تطورها وتنمية قدراتها، فبدل أن تعمل على تقديم خدماتها للمواطنين المحليين وتحقيق التنمية المحلية، وبالتالي التنمية الشاملة، أصبحت تشكل معاناة لدى المواطن المحلي نتيجة ترهل نظام الإدارة المحلية الجزائرية، وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وعجزها عن تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية.

كما أن فشل الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر لمكافحة الفساد زاد من خطورة هذه الظاهرة، لأن الدولة فشلت في التحكم فيها وتقليصها.

من جهة أخرى توصلت الدراسة أن:

- تدني الاعتماد على مبادئ الحوكمة أدى إلى زيادة الفساد، وكلما طبقنا مبادئ الحوكمة أدى ذلك إلى تقليص الفساد.

- كلما اعتمدنا على مبادئ الحوكمة أدى ذلك إلى زيادة قدرات الإدارة وبالتالي تحقيق تنمية إدارية، وهذا ما ينطبق على نظام الإدارة المحلية، فإذا كانت الهيئات المحلية تتمتع بالاستقلالية وتمارس مهامها بشفافية، وتخضع المسؤولين المحليين للمساءلة، وضمان مشاركة المواطن المحلي في الشؤون المحلية في ظل الديمقراطية وحكم القانون، فإن ظاهرة الفساد الإداري تكون منعدمة داخلها، أما الوحدات المحلية في الجزائر والتي تخضع لوصاية شديدة، وارتباطها بالمركزية أدى إلى منعها من روح المبادرة والقيام بمهامها كما ينبغي، ولا يمكن للمواطن المحلي مساءلة المسؤول المحلي، وتغيب فيها الآليات التي تتيح للمواطن المشاركة في صنع القرار المحلي، فإن ذلك أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري داخلها.

- كما أن الدولة الجزائرية في إطار إصلاح قانون الإدارة المحلية الأخير المتمثل في قانون البلدية والولاية الحالي أكد تراجع الجزائر في مجال الإدارة المحلية نحو إعادة تركيز السلطات المحلية في يد الموظفين المعنيين، وقلص صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة ودور المنتخبين المحليين، هذا يعد سببا في إضعاف قدرات الإدارة، وتورط المسؤولين المحليين في قضايا الفساد.

وبناء على ما سبق فإننا نقترح التوصيات التالية:

- إن بناء جهاز إداري محلي رشيد يستلزم تأصيل الإدارة والانطلاق من فهم الأبعاد الحضارية والبيئية للمجتمع الجزائري.

- إن إصلاح الجهاز الإداري يتطلب إصلاح المواطن الجزائري من خلال تنشئة اجتماعية، واهتمام الأسرة والمدرسة بتلقين الفرد للأخلاق الحميدة، وذلك بالرجوع إلى القيم الدينية التي تجعل الضمير الإنساني هو المراقب الأول لتصرفاته.

- كما أنه يجب ضمان استقلالية القضاء في الجزائر، لما له من أهمية في مكافحة الفساد.

- ضرورة تفعيل إدارة وتنمية الموارد البشرية في تعزيز المساءلة والشفافية.

- تتطلب المساءلة تفعيل نظام الرقابة.
- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات.
- الإدارة السياسية ذات أهمية كبيرة لبناء نظام مؤسسي يشمل تطبيق استراتيجية بإجراءات واضحة وفعالة لتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.